وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
وبمساهمة Fondation Hanns-Seidel

تنظم ملتقا دوليا حـول

الدولة الاقليمية: اللامركزية و الحكم المحلي، تجربة الدول المغاربية

''Etat territorial, décentralisation et gouvernance locale : L'expérience des pays du Maghreb''

الدكتورة عثامنية كوسر
جامعة خنشلة

مداخلة بعنوان

قراءة في اعادة صياغة دور الدولة نحو تحقيق اللامركزية

فعاليات الملتقى يومي 27 و28 أفريل 2015

مجمع هيليو بوليس قالمة

الموقع الإلكتروني للجامعة

www.univ-guelma.dz

العنوان

ص ب 401 جامعة قالمة 24000

السنة الجامعية 2014-2015

عثامنية كوسر

استاذ محاضر صنف " ب"

جامعة عباس لغرور خنشلة

الهاتف 0659160920

البريد الالكتروني: koussarathamnia@yahoo.com

عنوان المداخلة : قراءة في اعادة صياغة دور الدولة نحو تحقيق اللامركزية

لغة المداخلة : اللغة العربية

المحور الثالث : صعوبة تطبيق اللامركزية

مقدمة:

شهد العقد الاخير من القرن الماضي متغيرات عالمية متسارعة كان من اهمها التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات و انهيار النظم الشمولية والطلب المتزايد على اللامركزية و اعادة توزيع الادوار والمهام بين الاجهزة الحكومية و المجتمع، انطلاقا من الدور الجديد للدولة في الالفية الثالثة و في عصر العولمة، والذي يركز على الدور المحوري للهيئات المحلية و المجتمع المدني وتمكينهم من الاضطلاع بالعديد من المهام التي كانت تقوم بها الدولة التقليدية اي الانتقال من دولة السلطة الى دولة اللامركزية و المشاركة و الشفافية و هناك من يسميها " الدولة المجتمعية ".

حتى ان اللامركزية لم تعد شانا محليا بل اصبحت لها بعد دولي يتجاوز عمليات التنمية الوطنية الشاملة الى العلاقات مع الدول الاخرى، اذ ان التنمية و الاستقرار يعدان عاملين محسوبين في الانفتاح على العالم الخارجي و بناء العلاقات الخارجية و جذب الاستثمارات الاجنبية، و تأسيسا على ذلك فقد تأسست منظمات عالمية تعنى بالتنمية المحلية ، وعقدت المؤتمرات و الندوات العالمية لمناقشة التنمية المحلية و محاولة تبادل المعلومات من اجل تحقيق معدلات اعلى في التنمية المحلية

ومن ثم فان اللامركزية تعد من اهم قضايا اسلوب الحكم على مستوى المجتمع ككل، على اساس ان اللامركزية و خاصة على المستوى المحلي توفر الفرص لمواءمة الخدمات العامة مع المطالب و التفضيلات المحلية، ولبناء حكم اكثر تجاوبا و خضوعا للمساءلة من اسفل و هو ما يتم التعبير عنه بأسلوب الحكم المحلي الرشيد الذي يشير الى توسيع مفهوم النظام المحلي ليشمل اطرافا فاعلة اخرى على المستوى المحلي، جنبا الى جنب مع الاجهزة المحلية الرسمية .

ولاشك ان ذلك الدور الجديد للدولة عرفته الجزائر كحتمية، خاصة وان تطورها الديمقراطي و الاقتصادي يرتبط نجاحه و فشله بحدوث او عدم حدوث تطور مشابه على مستوى هياكل الدولة، و انطلاقا من كل هذه الاعتبارات صدر قانوني البلدية والولاية ليواكبا التحولات الدولية و تأثيراتها على وظائف الدولة .

و بناء على ذلك نجد ان الاشكالية المناسبة لهذه الدراسة تتمثل فيما يلي :

ما مدى حتمية الانتقال من دولة السلطة الى دولة اللامركزية ؟ و ماهي ادوات الانتقال الجاد ؟

وللإجابة على هذه الاشكالية نقترح البناء المنهجي التالي :

1_ مبررات الانتقال الى اللامركزية

2_ التحديات التي تواجهها اللامركزية

3_ ادوات الانتقال الجاد الى اللامركزية

1 _ مبررات الانتقال الى اللامركزية

من مبررات الانتقال الى اللامركزية تزايد مهام الدولة حيث كانت فيما سبق تتمثل في الأمن و العدالة و الدفاع فتطورت فيما بعد إلى دولة متدخلة تعتني بالمسائل الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و غيرها، هذا التنوع في النشاط و التعدد في المهام فرض إنشاء هياكل لمساعدة الدولة في الدور المنوط بها و المتمثلة في الإدارة المحلية . فقد أصبح العمل بالمركزية الإدارية لا يجدي نفعا مع تطور عدد البلديات و تزايد المشاريع التنموية و المنشات القاعدية، كما أنه من المبررات أيضا التفاوت فيما بين أجزاء إقليم الدولة حيث أنها تختلف من الناحية الجغرافية فهناك المناطق الساحلية و المناطق القريبة من العاصمة و المناطق البعيدة عنها، كما تختلف من حيث تعداد السكان . إلى جانب وجود المدن المكتظة بالسكان، مدن قليلة السكان، مناطق تزخر بالإمكانات السياحية و مناطق لا تتوفر على هذا العامل ....الخ، هذا الاختلاف بين منطقة و أخرى من مناطق الدولة الواحدة في العامل الجغرافي و السكاني إلى جانب العامل المالي، يفرض بالضرورة الاستعانة بإدارة محلية لتسيير شؤون الإقليم ،ذلك أن لا يمكن تصور تسيير كل المناطق على اختلاف عواملها و إمكانياتها و موقعها بجهاز مركزي واحد مقره العاصمة . وكلما كان مقر المسير قريبا من مشاكل الإقليم و مواكب لتطورات التنمية الإقليمية كلما كان التسيير أحسن . [1]

تقسيم العمل أصبح ضرورة حتمية في النشاط الإداري إذ في تكاتف الجهد الحكومي و الشعبي أساس لإنجاح أي مرفق تتولاه الحكومة، لان إشراك أهل الوحدة المحلية من خلال الإدارة المحلية يحقق هذا التعاون على الوجه الأكمل لأن الإدارة المحلية أداة ربط البناء المركزي بالقاعدة الشعبية، و أداة تخفيف العبء عن الحكومة و تجنب الروتين و البطء الإداري و توافر المعلومات الدقيقة و الصحيحة اللازمة لوضع الخطة العامة للدولة على أساس من الواقع، مما يؤدي إلى الرشد في إصدار القرارات الإدارية للإدارة المحلية [2]

و على الرغم من احتلال الادارة المحلية مكانا بارزا في مجال الدراسات الإدارية إلا أنها من أكثر الموضوعات تأثرا بالنظام السياسي الموجود في الدولة، إذ أن الدافع الأول لنشأتها في الدولة الحديثة دافع سياسي لأنه يمثل مظهرا من مظاهر إدارة الشعب لشؤونه بنفسه حيث يكرس النظام اللامركزي مبدأ الديمقراطية بتمكين الشعب من تسيير شؤونه بنفسه عن طريق ممثليه في المجالس المحلية المنتخبة .

فاللامركزية أداة فعالة لتجسيد فكرة الديمقراطية بل هناك من قال إن الديمقراطية من الناحية السياسية تظل نظاما أجوفا إذا لم تلازمها ديمقراطية إدارية . و الحقيقة أن هناك من اعتبر هذه الميزة عيبا فقيل أن اللامركزية تتيح استقلالية للوحدات الإدارية المختلفة وهو ما من شأنه أن يشكل خطرا على وحدة الدولة و تماسكها، كما يضمن النظام اللامركزي تطبيق مبدأ تقريب الإدارة من الجمهور كما يكفل تبسيط الإجراءات بحكم إمكانية البت في كثير من القرارات على مستوى المحلي وعلى هذا النحو فاللامركزية تعني التخفيف من أعباء السلطة المركزية [3].

كما تصادف قبولا لدى الأفراد اذ تتفق و تطلعاتهم الشخصية نحو مزيد من الحرية في مواجهة السلطة المركزية، مما تؤدي إلى الحرص على تحمل المسؤولية و دراسة المشكلات و المساهمة في حلها على وفق تقديراتهم بعيدا عن تحكم السلطة المركزية للإدارة المحلية تدعم الروابط الروحية في المجتمع المحلي و تعمق الثقة بالنفس و القيم الإنسانية، و تؤكد احترام حرية الفرد و كبريائه و كرامته من خلال مشاركته في ادارة المجتمع الذي يعيش فيه، و تربط الفرد بالمجتمع و تؤكد الانتماء للبيئة، و تحول الطاقات إلى أعمال، و يأخذ كل مجتمع محلي وجوده الذاتي بقصد تحقيق المصالح المشتركة للأفراد مما يؤدي الى تخفيف أثار العزلة التي فرضتها المدنية الحديثة على انسان العصر و تؤدي الى للقضاء عل ظاهرة التخلف و تنميط العمل الاداري للقضاء على التفاوت الطبيعي بين الوحدات [4].

كما تعمل الإدارة المحلية على تدعيم الوحدة الوطنية و تحقيق التكامل القومي، وتولد الرضا من خلال اعطاء كل وحدة محلية فرصة تقدير شؤونها بنفسها فترضى عن كم الخدمات المتوافرة و مستواها عكس المركزية الادارية التي تحظى في ظلها بعض الوحدات بامتيازات خاصة مما يؤدي الى التنافر و التحاسد و ظهور اتجاهات انفصالية، و تعد الإدارة المحلية أداة لتحقيق الديمقراطية و مدرسة نموذجية لها، من خلال إبراز العناصر الصالحة للقيادة و تنميتها و تدريبها لتحمل المسؤولية، وتتوسع تبعا لذلك قاعدة الكوادر السياسية التي تستطيع النهوض بالأعباء المحلية و القومية [5].

2_ التحديات التي تواجهها اللامركزية

تواجه اللامركزية في الدول النامية مشاكل عديدة، و لكنها تختلف تبعا لاختلاف الظروف السياسية و الاقتصادية و مستوى المعيشة الاجتماعية لكل بلد ومن بينها نجد قلة خبرة الشعوب النامية بهذا القطاع الإداري اللامركزي المهم و بخاصة شعوبنا العربية ترجع الى عدم تلمس ميزاته و خصائصه و مكاسبه الاقتصادية و الاجتماعية و الادارية . فإضافة إلى سريان قوانينه المتأخر في دولنا إلا أنه لم يتخذ المسار التطبيقي المتكافئ مع النصوص، و فوق ذلك لم تتولى مجالسه قيادات أو كادر محلي شعبي متمكن و منتخب فعلا من بين الصفوف السكان المحليين بل أن أغلبه شكليا هشا، إذ كان حكام العواصم يصرون على المركزية الصارمة لسلطاتهم و اهمال الوحدات المحلية و متطلباتها و خدماتها وشؤونها لتواجه وحدها تصورات وأهواء المحافظين و رؤساء الوحدات الآخرين [6].

إضافة إلى الجزء القليل من التمويل المركزي مع الرقابة المركزية الشديدة، حتى صارت تلك الوحدات و المجالس المحلية الشكلية تنتظر منحة الحكومة السنوية بحال يرثى له و هي لا تكاد تكفي رواتب الموظفين المحليين [7].

و من عوامل تعثر الإدارة المحلية نجد العامل الاقتصادي حيث يرى رواد هذا المنهج من المتخصصين في اقتصاديات التنمية و العلوم السياسية أن اجتذاب رأس المال و التكنولوجيا اللازمين لاقتصاد أكثر نموا و ازدهارا يحتاج إلى مركزية السلطة للتخلص من الهياكل التقليدية التي تبطل عملية التعبئة، ولذلك فهم يرون أن أي محاولة لمنح الاستقلال الذاتي للوحدات المحلية سوف يأتي بنتائج عكسية، و في هذا الصدد يبين الكاتب الشهير fried riggs أن ضعف المحليات يكون نتيجة منطقية للتخلف الذي تعيشه الدولة و بذلك فان منح صلاحيات و مسؤوليات واسعة و استقلال للمحليات في ظل ظروف التخلف يؤدي الى الركود أكثر منه إلى التنمية، ويوجد أيضا العامل السياسي و فلسفة الحكم حيث أن الطبقات الحاكمة في الدول النامية تستخدم الوظيفة العامة لتعزيز حكمها و سلطتها، و لذلك فمن غير المحتمل بالنسبة لهؤلاء الافراد المرتبطين بالسلطة أن يتنازلوا عنها لصالح الوحدات المحلية، و لكي يتم تهدئة الطبقات الدنيا فقد يكون من الضروري ممارسة بعض مظاهر الديمقراطية دون جوهرها[8].

و هناك العامل الاجتماعي حيث تشهد كثير من الدول النامية منازعات قبلية و عشائرية و طموحات إقليمية تعتز بهويتها المحلية، بشكل قد يهدد سلامة للوحدة الوطنية لبعض الدول، و هو ما تراه الادارة المركزية مسألة في غاية الأهمية و الحساسية، الأمر الذي تؤمن من خلاله بعدم منح الوحدات المحلية اختصاصات واسعة، و تمارس عليها رقابة تتصف بالمغالاة و الشدة في كثير من جوانبها، كل ذلك مدفوعا بهاجس الخوف من تفتت النسيج الوطني و الحفاظ على وحدة الدولة والمجتمع [9].

إن الأجهزة المحلية في الواقع لا تهتم بالجانب البشري ،و خاصة عدم تكوين الاطارات و الاعوان و عدم تحفيزهم، إلى جانب انخفاض في نسبة الاطارات المؤهلة فنيا و علميا سواء على مستوى المنتخبين أو على مستوى الموظفين، و هذا ما انعكس سلبا على تسيير و أداء الجماعات المحلية .إن ضعف التأطير البشري لأجهزة الجماعات المحلية انعكس سلبا على التسيير المحلي و هذا يبرز من خلال بروز الفساد المالي و الإداري، و ظواهر سلبية منها الصراعات الحزبية و طغيان المصالح الخاصة على المصلحة العامة، و انسداد في سير المجالس المنتخبة . و ان عدم كفاءة المنتخبين و ضعف المستوى يعود إلى إفرازات النمط الانتخابي من جهة و الى الرواسب الاجتماعية من طغيان العقلية القبلية و عدم انتقاء الاحزاب لمنتخبيهم و انعدام التكوين المستمر لهم [10].

كما تم تسجيل تبعية الجماعات المحلية في الموارد المالية للسلطة المركزية و خاصة البلدية و هذا ما اثر على استقلاليتها في التسيير لأموالها، فهي تخضع للإعانات المشروطة المخصصة، فهي لا تحصل على الإعانات الإجمالية، و هذا يؤثر على صلاحيات الجماعات المحلية في مختلف المجالات لكون

تحديد الاولويات يخضع لموافقة الجهة الممولة للمشاريع، وهذا واضح في الواقع فكثيرا ما تحصل البلديات على مشاريع ليست أولوية بالنسبة لها [11].

إن الرقابة الإدارية و المالية المسبقة و اللاحقة المشددة على الجماعات المحلية تعطل من المبادرة المحلية و تشكل عائقا أمام ممارسة المجالس المنتخبة للمهام المسندة اليها و تؤثر على استقلاليتها و هو أحد أركان اللامركزية، و عليه يتعين تخفيف الرقابة و تفعيل الرقابة السياسية الممارسة من الاحزاب السياسية و المجتمع المدني ووسائل الإعلام، إلى جانب الرقابة القضائية و توسيع من لهم الصفة في رفع الدعوى و حق اللجوء الى القضاء و الطعن في مشروعية أعمال الجماعات المحلية [12].

إن اللامركزية الإدارية تقوم على فكرة الاستقلالية بمفهومها المالي و الإداري إلا أننا نجد القانون منح لسلطة عدم التركيز ممثلة في الوالي تحديدا صلاحيات كبيرة على المستوى المحلي، وهو ما يبرز لنا وجها أخر لتدخل السلطة المركزية في شؤون البلدية عن طريق ممثلها في الإقليم الوالي بواسطة تقنية قانونية أخرى الوصاية الإدارية بما يظهر عدم تخلي السلطة المركزية عن بسط هيمنتها و نفوذها على أشخاص اللامركزية معتمدة في سبيل ذلك على ممثلين لها الولاة الذين أسندت لهم مهام التسيير الفعلي[13].

ولحداثة النظام المحلي أثره أيضا ذلك أن انه في الدول النامية يتطلب تشديد الرقابة المركزية على تلك الوحدات المحلية حتى يجتاز النظام أولى مراحله بنجاح، علما بأن بعض تلك الأنظمة قد تجاوز عمره نصف قرن و لا يزال يعاني من نقص واضح في الاختصاصات و المسؤوليات و تشدد في الرقابة دون تغيير أو مواكبة لمراحل تطور المجتمع [14].

غياب البعد الديمقراطي في الإدارة المحلية حيث أنه بالرغم من أن قانون الولاية والبلدية ينص على أن يتم انتخاب أعضاء المجالس المحلية على اختلاف مستوياتها عن طريق الانتخاب المباشر و الغير مباشر، فأن تزوير الانتخابات المحلية خلال السنوات السابقة أدى إلى انتشار الفساد في أرجاء الهيئات المحلية وأصبح الولاء للسلطة المركزية في العاصمة و المحافظة على اكتساب رضاها حتى و لو جاء ذلك على حساب الإضرار بمصالحي مواطني المحليات . لقد جاءت هذه المجالس إذا في معظم الأحوال بعيدة عن التمثيل الحقيقي لمواطني المحليات بسبب تزوير انتخابات هذه المجالس من ناحية و ابتعاد العناصر الكفأة و الوطنية عن الترشح للمجالس المحلية من ناحية أخرى مما يجعل هذه المجالس مجرد كيانات شكلية تفتقد للكفاءة و الفعالية [15].

إن وجود مجالس محلية تفتقد للشرعية الحقيقية أو لا تعبر حقيقة عن نبض المواطنين إما كنتيجة لتزوير الانتخابات و إما لوجودهم كنتيجة لنظام التعيين سوف يجعل من الصعب عليها أن تقوم بكامل دورها تجاه المواطنين [16].

3_أدوات الانتقال الجاد إلى اللامركزية

اعتماد سياسات و آليات تقوي و تمكن الجمعيات من المشاركة في صنع السياسات العامة المحلية نظرا لقربها للناس و اعلم بالظروف و الخصائص البيئية و المجتمعية بالوحدات المحلية، بالإضافة إلى تفعيل دور الأحزاب السياسية و مؤسسات المجتمع المدني الرقابي حيث أنها الأقرب للقاعدة الشعبية و المجتمعية و الأقرب للتعبير عنها، و كذلك العمل على ترسيخ مبدأ الشفافية و ذلك بإلزام القائمين على العمل التنفيذي بالوحدة المحلية على نشر و عرض كافة التفصيلات لعمليات تنفيذ المشروعات العامة و موازنات كل منهم [17].

حسن اختيار القيادات التنفيذية و الشعبية المحلية ،حيث أن لكي تحقق الإدارة المحلية دورها الحقيقي فان القيادات المحلية سواء منها الحكومية أو الشعبية يجب أن تتصف بعدد من السمات الشخصية و الفكرية منها : [18]

_ أن يكون ديمقراطي فكرا و سلوكا

_ أن يؤمن بالمشاركة كمنهج و أداء

_ أن يتمتع بموهبة القيادة يؤثر في الآخرين و يتأثر بهم

_ أن يكون مبتكرا ليساهم في وضع السياسات و البرامج التي تحقق التنمية المحلية

_ أن يؤمن بقدرات السكان المحليين

_ أن يكون مؤهلا للعمل الجماهيري و يمتلك خبرات في مجال التنمية المحلية و نهج اللامركزية

_ أن يمتلك وعيا و إدراكا لمهام و احتياجات المجتمع المحلي و ادوار المجتمع المدني

_ أن يكون قادرا على توجيه المواطنين المحليين و مشاركا لهمومهم و طموحاتهم

إعادة التقسيم الإداري إلى كيانات أكثر ملائمة

مع الأخذ بمنهج اللامركزية في إدارة شؤون الحكم الرشيد و إقامة نظام محلي يمكن السكان المحليين من إدارة شؤونهم بأنفسهم فان الأمر يحتاج إلى إعادة تقسيم الجمهورية إلى ولايات فلم يعد العدد الحالي للولايات يتناسب و عدد السكان و حجم و جودة الخدمات المحلية التي يتطلع إليها المواطنين

رغم أن الدستور نص الجماعات المحلية إلا أنه لا ينص صراحة على تطبيق اللامركزية كمنهج للحكم _دستور جنوب افريقيا مثلا ينص على عدم المساس بالقرار المحلي _ و ترك ذلك للقانون

أما في قانون الولاية و البلدية فنأمل في التعديلات التشريعية اللاحقة للقانونين أن تتضمنا من المواد الواضحة و المحددة للتقدم نحو اللامركزية سوءا بتعميق و توسيع مهام و اختصاصات المجالس المحلية و التنفيذية ووضع العلاقة بين سلطات الحكومة المركزية و السلطات المحلية خطوط واضحة ومحددة[20].

تقوية المجالس الشعبية المحلية و تخفيف الوصاية عنها عن طريق تحديد اختصاصات المجالس المحلية وفقا لقاعدة تقضي بأن تتولى وحدات الإدارة المحلية إنشاء و إدارة كافية المرافق العامة الواقعة في إدارتها فيما عدا المرافق القومية أو ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر باستثنائها قرار من السلطة

المركزية العليا مع ضرورة إتباع أسلوب الاختصاصات الإلزامية و الاختيارية و ذلك لمراعاة ظروف و طبيعة كل وحدة محلية [21].

و انه مع اعترافنا بالضرورات التي تبيح للدولة حق التدخل في أعمال المجالس المحلية للتحقق من قيامها بما تفرضه عليها الخطة العامة من التزامات تتمثل في توفير الخدمات للمواطنين بقدر متساو في جميع أنحاء الدولة وبقصد الوصول إلى إقامة توازن اقتصادي و اجتماعي بين مختلف أجهزتها . فانه يتعين أن يكون هذا التدخل بالقدر الذي يحقق هذا الغرض دون تجاوز و ألا يكون بقصد فرض إرادة السلطة المركزية على المجالس المحلية، و ألا يحد هذا التدخل من حرية المبادرة الممنوحة لها و ألا يمتد إلى الأمور التنفيذية و المسائل الجزئية التي تدخل في شؤون هذه المجالس [22].

كما يتعين أن يعد النظر في الوسائل التي تمارس بها السلطة المركزية وصايتها على تلك المجالس و التي وردت بالقوانين حتى تكفل لها قدرا معقولا من الاستقلال و هو مالا يتأتى إلا بتنفيذ مايلي: [23]

_ أن يترك أمر إيقاف أعضاء المجالس المحلية أو عزلهم أو إسقاط العضوية عنهم إلى المجالس ذاتها بحيث تستقل بمباشرة وصايتها على أعضاء المجالس المحلية في حدود النصوص المقررة و بخلاف ذلك يكون للمحاكم النظامية

_ إن كفالة استقلال هذه المجالس و الحرص على استمرارها في مباشرة اختصاصها يقتضيان عدم السماح للسلطة الوصائية استعمال وسيلة الحل إلا لدواعي المصلحة العامة.و أن يحاط استعمالها بضمانات تتضمن الأسباب الموجبة للحل و أن يعرض طلب الحل على مجلس النواب قبل تنفيذه بالنسبة لمجالس المحافظات، أما المجالس الأخرى فيكتفي بقرار من مجلس الوزراء على أن ينص على إجراء انتخابات جديدة في خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر و الا عاد المجلس المنحل إلى الانعقاد بقوة القانون مع عدم جواز حله لنفس السبب مرتين.

_ أما بالنسبة للأعمال الصادرة عن هذه المجالس فانه يتعين أن يتولى المشرع بنفسه تحديد الأعمال التي تخضع للوصاية عليها من جانب السلطة المركزية وفقا للقاعدة الأصولية المقررة و هي حرية هذه المجالس في إصدار قراراتها و التي تعد نافذة بمجرد صدورها فلا تخضع للرقابة إلا في أضيق الحدود و بالقدر الذي يحقق حرية هذه المجالس، و من ثم يتعين أن تباشر السلطة المركزية الوصاية اللاحقة بقصد التحقق من مشروعية أعمال هذه المجالس لا من ملائمتها إلا في حالات تبين على سبيل الحصر لان ملائمة الأعمال تدخل في اختصاص هذه المجالس على أن تحدد المدة التي يتعين في خلالها أن يكون للسلطة حق التدخل لإلغاء هذه الأعمال و إلا أصبحت محصنة . هذا بالإضافة إلى تحديد حالات الحلول بحيث لا تحل السلطة الوصائية محل المجلس المحلي في أداء اختصاص ما إلا في أضيق الحدود و عند عجزه عن إنشاء و إدارة المرافق الإجبارية .

يجب دعم الاستقلالية المالية للسلطات المحلية حيث أن نجاح نظام اللامركزية الإدارية لا يتوقف فحسب على منح الاستقلال الإداري للهيئات المحلية و إنما يتعين منحها أيضا الاستقلال المالي جنبا إلى جنب مع الاستقلال الإداري . لقد أصبح من الضروري منح السلطات المحلية الحق في فرض الضرائب المحلية دون مشاركة من السلطة المركزية . ومن المتصور أن يعطى هذا الحق للمجالس الشعبية التي يتم اختيارها على نحو ديمقراطي و ذلك دون وضع قيود أو شروط على هذا الحق و أن يكون من حقها تعديل أسعار هذه الضرائب على أوعية تتسم بالثبات النسبي مثل الضريبة العقارية و الضريبة على الدخل و النشاط الاقتصادي وهو الأمر الذي سوف يضمن إيرادات مالية ثابتة للسلطات المحلية [24].

كما يجب دعم نظام جديد للإعانات المركزية المقدمة إلى السلطات المحلية حيث من الضروري وضع معايير تتسم بالثبات و الشفافية يتم على أساسها منح الإعانات المركزية للسلطات المحلية و أيضا إعادة توزيع هذه الإعانات على الوحدات المحلية المختلفة على نحو يحقق كفاءة و فعالية هذه الإعانات ،حيث أنه من الأفضل تبني نظام الإعانة المشروطة أو المقيدة كبديل للإعانة العامة المطبقة الآن . ويمكن تحديد قيمة الإعانة على أسس عدة مثل حجم سكان كل محافظة و دخل مواطني الولايات و معدل الاستثمار و مستوى الخدمات المتاحة و غيرها من المؤشرات الأخرى . وبالطبع فان وضع هذا النظام قيد التطبيق يتطلب توافر المعلومات و الإحصائيات المحلية التي يمكن على أساسها منح الإعانات المركزية [25].

خاتمة

توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى أن اللامركزية التحول إليها لم يكن في الحقيقة خيارا بقدر ما كان حتمية فرضتها جملة من العوامل مجتمعة أهمها تزايد مهام الدولة مع الرغبة في تقريب الإدارة من المواطن لتلبية احتياجاته بعيدا عن بيروقراطية المركزية، إضافة إلى أن هناك من الفقهاء من يرى أن الدافع الرئيسي لنشأة اللامركزية كان سياسيا و هو الرغبة في تجسيد الديمقراطية عن طريق إشراك المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية خاصة و أنهم الأقدر من غيرهم على تحقيق ذلك، ومع كل هذه المبررات فان اللامركزية يعيق تحقيقها و يقوض من تجسيدها جملة من المعوقات تتمثل أهمها في قلة الإطارات المؤهلة فنيا و علميا سواء على مستوى المنتخبين أو على مستوى الموظفين مع انعدام التكوين المستمر و هذا ما ساهم في بروز ظواهر سلبية مثل الفساد المالي و الإداري و الصراعات الحزبية و طغيان العقلية القبلية عند انتقاء الأحزاب لمنتخبيهم ضف إلى ذلك تبعية هذه الجماعات المحلية في الموارد المالية للسلطة المركزية مما أثر سلبا على على استقلاليتها في التسيير المحلي، و لتجاوز مثل هذه العقبات لابد من توافر أدوات جادة للانتقال الجاد إلى اللامركزية الفعلية تتمثل في :

_ حسن اختيار القيادات التنفيذية و الشعبية المحلية على أسس من الكفاءة و النزاهة .

_ ضرورة إشراك الأحزاب السياسية و المجتمع المدني في صنع السياسات العامة المحلية و تفعيل رقابتها باعتبارها الأقرب للقاعدة الشعبية للتعبير عنها .

_ إعادة النظر في التقسيم الإداري للولايات حتى يتناسب مع حجم و جودة الخدمات المحلية التي يتطلع إليها المواطنين.

_ تقوية المجالس المحلية عن طريق تحديد اختصاصاتها و تحصينها بعيدا عن تدخل السلطة المركزية إلا في أضيق الحدود و بالقدر الذي يحقق حرية هذه المجالس و ينمي فيها روح المبادرة .

_ يجب دعم الاستقلالية المالية للسلطات المحلية عن طريق الإقرار لها بالحق في فرض ضرائب محلية دون مشاركة من السلطة المركزية مع إعادة النظر في الإعانات المركزية عن طريق توزيعها على أسس عادلة مثل حجم السكان و معدل الاستثمار و الخدمات المتاحة .

قائمة المراجع

1 _ بسمة عولمي تشخيص نظام الإدارة المحلية و المالية المحلية في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا. العدد 4 .جامعة الشلف .ص 258

2 _ فيصل علي أحمد الجبري . مقومات استقلالية الهيئات المحلية و تطبيقاتها في نظام السلطة المحلية اليمنية دراسة مقارنة بريطانيا مصر. رسالة الماجستير .2003. ص 23

www. Yemen-nic.info.com

3_ عمار بوضياف. الاسس العامة للتنظيم الاداري محاضرات لطلبة الدراسات العليا مقياس القانون الاداري. 20092010. الاكاديمية العربية الدانمارك .ص 21

www.ao-academy.org

4 _ فيصل علي أحمد الجبري . مرجع سابق . ص 24

5_ نفس المرجع . ص 25

6_ اكرم سالم حقائق و معايير عن الادارة المحلية او الحكم المحلي

www.ahewar.org

7_ نفس المرجع

8 _محمد محمود الطعامنة .نظم الادارة المحلية المفهوم و الفلسفة و الاهداف. الملتقى العربي الاول نظم الادارة المحلية في الوطن العربي. سلطنة عمان .2003 .جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الادارية

9_ نفس المرجع

10_ علي محمد .مدى فاعلية دور الجماعات المحلية في ظل التنظيم الاداري الجزائري مذكرة ماجستير. 2011. 2012 .جامعة تلمسان . ص 241

11_ نفس المرجع .242

12_ نفس المرجع.244

13_ بلفتحي عبد الهادي .المركزالقانوني للوالي في النظام الاداري الجزائري. مذكرة ماجستير. جامعة قسنطينة. 20102011.ص 133
14_ محمد محمود الطعامنة . مرجع سابق . ص 134
15_ محمد براهيم الشافعي .تمويل اللامركزية المحلية في مصر مجلة الشريعة و القانون جامعة الامارات العربية المتحدة .العدد السادس و الخمسون. 2013
16_ نفس المرجع.
17_هويدا أبو الغيظ. دور الحوكمة في تحسين أداء الادارة المحلية .رسالة دكتوراه . جامعة القاهرة
www. Shatharat. Net
18_ محمد رضا رجب. نظام الادارة المحلية في مصر الواقع و أفاق المستقبل
www. Pidegypt. Org
19 _ نفس المرجع .
20 _ نفس المرجع.
21_ خالد سمارة الزعبي تشكيل المجالس المحلية و أثره على كفايتها في نظم الادارة المحلية دراسة مقارنة .دار الثقافة .الاردن .1993. ص 346
22_ نفس المرجع . ص 347
23_ نفس المرجع . ص 347
24_ محمد براهيم الشافعي. مرجع سابق . ص 407
25_ نفس المرجع .ص 408